الحاجــة والحرية

للدكتور رجب بودبوس

قسم علم التفسير

الحاجــة والحريــة

للدكتور رجب بودبوس

هل يمكن تحديد الحاجة ؟..

وما علاقة الحاجة بالحرية ؟..

لكي نجيب على هذه التساؤلات التي طرحناها فانه مــن الضروري أن نحاول أولا معرفة ما هي الحاجة ؟..

ان الحاجة حتى وان تمثلت في الجنوح نحو الاشباع المادي ــ كما هو معاش ــ إلا أنها في تركيبها ليست مادية صرفة .. فليست الحاجــة الى الاكل مجرد التهام كمية من الطعام قلت أو كثرت .. وليست الحاجة الى الملبس مجرد ارتداء كمية من القماش أيا كان نوعها .. وليست الحاجة الى السكن مجرد سقف وأربعة جدران مهما تفننا في هذه العلاقة .. ان للحاجة **تركيب وجودي** ونعني بهذا ان الاشباع ليس الا **انجازا** تتجاوزه الذات نحو غيره .. أي ان الذات **تحدد** لنفسها **حاجة** لكي تسعى لاشباعها ولكنها **باشباعها** تتجاوزها **نحو غيرها** ، ففي هذا التجاوز للحاجة حــال اشباعها تحقق للذات وتأكيد للوجود ..

ولهذا لكي نفهم الحاجة لا ينبغي أن ننظر اليها والى الاشباع مجرد **نظرة مادية خارجية** أي من خارج الذات نفسها التي تحتاج والتي تعمــل على اشباع هذه الحاجة كما فعلت الماركسية حين اعتبرت الانسان حيوان اقتصادي .. وانما علينا أن ننظر اليها من **داخل الذات نفسها لنتبين الطابع الوجودي الذي يطبع** الحاجة والــذي يهدف اليه الاشباع .. ولهــذا

السبب .. أعني لهذا الارتباط **الوثيق بين وجود الانسان وحاجاته** فان الانسان **يعتبر خالق حاجات** ، ان مقارنة بسيطة ولو عابرة تؤكد لنا هذه الحقيقة أي حقيقة التغيير والتطوير الذي يحدث في حاجاتنا من فترة لأخرى .. **وهذه الجدلية بين الوجود والحاجة** ، وتحول الحاجة إلى وجود والوجود الى حاجة هي محرك التاريخ الانساني نحو التقدم والتطور ، وهي المسئولة عن انفصال عالم الانسان خالق الحاجات عن عالم الحيوان المتجمد في حاجات محددة ثابتة وأزلية ..

ان صراع الانسان ضد الطبيعة أولا والتي كانت المسيطرة على حاجاته ، ثم صراعه ضد أمثاله الذين حلوا محل الطبيعة في السيطرة على حاجات الآخرين حين تمكنوا من تحرير حاجاتهم وانتاج أول أداة فرضت على الطبيعة الاستجابة لحاجاتهم بدل خضوعهم لها ، ان هذا الصراع يؤكد لنا الطبيعة الديناميكية والمتطورة باستمرار للحاجات ولو كانت الحاجات ثابتة ومحددة لظل الانسان في مرحلة الجمع والالتقاط الى الابد .. وهذا بدوره يؤكد لنا حقيقة أخرى وهي ان الانسان في صراعه من أجل اشباع حاجاته انما يصارع من أجل تحرير نفسه ، ومن هذا انكشفت العلاقة الوثيقة بين الحاجة والحرية اذ ليس الوجود الانساني الا حرية تمارس .. وبدون هذه الحرية لا معنى لهذا الوجود .. ان في الخلق المستمر للحاجات تكمن حرية الانسان ، ولذا فاننا اذا أوقفنا هذا الخلق قضينا على هذه الحرية وجمدنا الوجود الانساني بحيث لا يكون هناك فارقا يذكر بين عالم الانسان وعالم الحيوان ..

واذا كان « في الحاجة تكمن الحرية »[1] فان هذا ليس فقط من حيث التحكم الخارجي في حاجات الانسان من قبل آخرين أو قديما من

---

(١) الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ص «١٦» .

قبل الطبيعة ، بل أيضا في العلاقة الوثيقة جدا بين حرية الانسان وخلق الحاجات ، ان خلق الحاجات واشباعها والذي يعني انطولوجيا تجاوزها واسقاطها من الحساب هو ممارسة للحرية .. ان الحاجة دافع من ناحية لانها هي التي تدفع الانسان الى الانتاج والابتكار والتطور ، وهي هدف من ناحية أخرى اذ ان كل انتاج وكل ابتكار انما يهدف لاشباع حاجة ، ان جدل الحاجة هذا لا يمكن ان يتبلور ويزدهر الا بوجود الحرية أو بحرية الوجود ، ان الحركة بين الدافع والهدف لا يمكن أن تتم الا اذا لم يكن هناك عائق يمنع هذه الحركة ..

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن ان يميز في الحاجات عموما بين الحاجة الواقعية ونعني بها تلك التي لا يمكن تأجيل اشباعها .. وحتى هذه نسبية من إنسان لآخر لا بد وأن يكون كل انسان حر في تحديدها والعمل على اشباعها .. وهناك الحاجة التطلعية والتي يمكن تأجيل اشباعها ، وهذه بشكل أوضح من تلك تكشف لنا بصراحة عن طابعها كحافز على العمل والانتاج لانه في هذه الحاجات التطلعية تتأكد الذاتية الخاصة بكل الانسان واختلافه عن غيره من الذوق والتفضيلات ..الخ.. والحرية هي العلاقة بين الحاجات الواقعية والحاجات التطلعية ، أو بمعنى أدق هي المسئولة عن تحويل الحاجات التطلعية الى حاجات واقعية تتجاوزها الذات عند الاشباع .. كما انها مسئولة أصلا عن خلق الحاجات التطلعية ، وفي هذا يكمن سر التقدم والتطور وأي تدخل في هذه الجدلية بين الواقع والمستقبل يعني الركود بالنسبة للانسان والتخلف بالنسبة للمجتمع وجعل الاثنين بدون مستقبل ..

ان أغلى الحاجات على الانسان وأشدها الحاحا عليه لاشباعها هي تلك التي لم يحقق بعد اشباعها ، وهي بهذا الامتناع تشكل تحد في وجه حريته ، وهذا التحدي بقدر معين مطلوب بل ان الحرية نفسها تطلب هذا

التحدي .. ولكن اذا كان هذا التحدي بشكل لا تقوى حرية الانسان على مواجهته ولا قبل لها به كما في النظامين الماركسي والرأسمالي فان الحرية تنتكب .. ومعظم الامراض النفسية ليست الا انتكاب الحرية ، اذ أن الحرية تقع بين حاجات كلما كانت صعبة المنال كانت أشد الحاحا بطلب الاشباع .. وبين واقع لا يعطيها أية فرصة لمحاولة الاشباع ومجابهة التحدي . فلا يبق أمامها غير الاعراض المرضية لتشبع رمزيا أولا واقعيا ما عجزت من اشباعه واقعيا .

كيف نحافظ على هذه الحركة الجدلية بين الواقع والمستقبل حرة وخلاقة ؟.. كيف نحافظ على كينونة الانسان حرا دون أن يؤدي هذا الى الفوضى التي ترتد على الحرية فتغربها .. كيف يضمن كل انسان يومه الذي يعيشه ومستقبله الذي يسعى اليه ؟..

لنفحص قبل الاجابة على هذه التساؤلات وجهتي النظر المتناقضتين في هذا الموضوع .. ولنفترض من ناحية اننا حددنا الحاجات ، ولنتصور وضع الانسان في هذا الوضع : ماذا يأمل بعد ؟ انه على أحسن الفروض يأكل ويلبس ويسكن ، ثم ليس له أي أمل في ان يطور نفسه ويحسن مستواه ، وبمعنى أدق لم يعد بامكانه أن يحقق وجوده الخاص .. لقد تحول الى فكرة حتى بالنسبة لنفسه مجرد كليشية يكرر نفسه كل يوم دون أن يكون بامكانه التجدد والخلق ، انه انسان لا مستقبل له .. لقد جمدنا بتجميد الحاجات حرية الانسان وقضينا على حق الاختلاف ، وهذا ما حدث في النظم التي تحاول تطبيق الماركسية ..

ان ماركس لم يهتم بمسألة الحاجة كما طرحناها انطلاقا من «في الحاجة تكمن الحرية » واهتم فقط بالاشباع المادي بصورة استاتيكية أي على أساس ثبوت الحاجات ، أو على الاقل تحديد سرعة تغيرها وتطورها من

الخارج بقوانين ولوائح* لقد ارتأت هـذه النظم في محاولتها ايجـاد التوازن المفقود بين الحاجات والاشباع « أي الانتاج » تحديد الحاجات وفرملة عملية الخلق .. وفي هذا الخصوص نلاحظ ما يلي : ـ

١ ـ انه لم يفرق بين خلق الحاجات والذي هـو مرتبط ارتباطا وثيقـا بالحرية وبين الاختلاق والذي هو مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي ـ كما سنرى ـ وكانت النتيجة قتل الطموح والركـود رغـم كل المحاولات لدفع عجلة الانتاج والتي تظل دائما عرضة للتـوقف أو على الاقل عرضة للتباطؤ ، ويتوقف الامر علـى السلطة الخارجية ومدى تسلطها ..

٢ ـ لاسباب اقتصادية ومتعلقة بدرجة التطـور خاصـة التقني الذي وصلت اليه بعض البلاد ، ونظرا للاهداف الاقتصادية التي وضعت تحت تأثير ظروف سياسية دولية وخاصة ، فانه لوحظ أن سرعة خلق الحاجات لا تتناسب مع القدرة على الانتاج لاشباع الحاجـات ، نظرا لتأثر هذه النظـم الرأسمالية السابقة أو المتواجدة في أماكـن أخرى[٢] .. ولم يكن هناك من حـل بالنسبة لهذه النظم سـواء التحكم في عملية الخلق هـذه من الخارج بأن حددت لكل فـرد حاجاته كما ونوعا وطرق اشباعها اما مباشرة أو بطريق غير مباشـر عن طريق التحكم في الاجود .. ولكن هذا التحكم هو في حقيقـة الامر تحكم في حرية الفرد[٣] مما أدى الى أن يصبح الفـرد يكرر نفسه ويكرر غيره بدل الخلق والابداع ..

---

* على كل حال ما كان بامكان فلسفة مادية بحتة ان تنتبه الى العلاقة بين الحاجة والحرية ..

(٢) انظر الملكية واغتراب الانسان الفصول الاربعة العدد ٣ .

(٣) انظر الكتاب الاخضر الحل الاقتصادي ص ٤ .

والخطأ يكمن هنا في انه لم يفرق بين الصعوبات العملية المؤقتة والحل النظري الدائم والذي يتقدم به الفصل الثاني من الكتاب الاخضر كما سنرى ..

أما في مجتمعات أخرى ، ولانها رأسمالية متطورة تقنيا ، ولانها مجتمعات استهلاك ، فانه يهمها أن تدفع بعملية الخلق هذه الى أقصى حدودها بل زيادة على ذلك تدخلت بواسطة الدعاية والاعلان المستخدم فيهما كل التقدم العلمي من أجل الاسراع في عملية خلق الحاجات هذه مما أدى الى :

١ ـ تبذير خيرات المجتمع بتحويل حاجات تطلعية الى ضرورات مع وجود نقص في الضرورات عند بعض طبقات المجتمع ..

٢ ـ تحول الاقتصاد الى فوضى وسباق محموم من أجل الربح ..

٣ ـ تحول عملية خلق « أو اختلاق الحاجات » الى هوس يطمس الافراد أنفسهم ..

٤ ـ الظلم الاجتماعي اذ أن فئة كبيرة من المجتمع تشبع بالكادالضرورات مع انها تحقق للغير حاجاتهم التطلعية ..

والسر وراء هذا كله يكمن في أن هذه النظم لا تشعر بأنها مسئولة عن اشباع الحاجات التي تخلقها عند الناس .. ولهذا يفيدها أن تخلق وأن تسرع بخلق حاجات جديدة حتى يزداد الطلب بالنسبة للعرض ويمكنها تصريف الانتاج وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، فانقلب بذلك القانون الاقتصادي من « الطلب يخلق العرض » الى « العرض يخلق الطلب »[٤] ..

---

(٤) انظر الفصول الاربعة « الاشتراكية عقلنة الاقتصاد » العدد (٥) .

ان النظام الرأسمالي كما قلنا يطلق العنان لعملية اختلاق حاجات جديدة ، ونحن نسميها اختلاق لان الخلق هنا لا يتم بصورة طبيعية وتلقائية بل نتيجة تأثير الدعاية والاعلام المستخدم فيها أخذت ما توصلت اليه العلوم .. وبهذا يتضح لنا أن هذه الحرية التي تدعيها النظم الرأسمالية ليست في حقيقة الامر حرية ، لان الحرية هنا خاضعة لضغوط خارجية تغربها كما هو الوضع في النظم الشيوعية .. ان الحرية هنا كما هو هناك مغربة ولهذا فان التوازن دائما مختل : في النظام الرأسمالي بين اختلاق الحاجات والقدرة الحقيقية على الاشباع ، وفي النظم الشيوعية تحديد الحاجات مباشرة أو لا مباشرة يؤدي الى اضعاف القدرة الى الانتاج ما يؤدي بدوره الى اختلال التوازن ..

ان هذين الحلين يضران بالحرية ويعدمانها ، ورغم تناقضهما الظاهر فان نتيجتهما واحدة : ففي الحل الاول الامر واضح لا يحتاج لتوضيح اذ أن تحديد الحاجات قضاء على الحرية .. أما في الحل الثاني فانه : بما أن عملية الخلق « أو كما سميناها اختلاق » لا تتم ذاتيا وبشكل تلقائي طبيعي وانما تتم تحت تأثير الدعاية والاعلام مما يجعل الحرية أسيرة ما لم تخلقه ، وأن تصبح مسيطر عليها من الخارج في عملية خلق حاجات لها .. وليس حرة حقيقة في نشاطها الخلاق ، أي حذت أبطال لنشاط الحرية الخلاق في الحلين . والسبب : ـ

في النظم الشيوعية كما في النظم الرأسمالية لم ينظر الى العلاقة بين الحاجة والاشباع أو بين الحرية الخلاقة وملكية الانتاج .. فملكية الدولة لادوات الانتاج وللانتاج وتمديدها العائد منه على المنتج في شكل أجور قد حدد من الخارج النشاط الخلاق للمنتج وقضى ذلك على حريته كأساس للتطور والخلق أما في النظم الرأسمالية فان الانسان يدفع نحو حاجات

جديدة ، وله أن يخلق أو يتبنى ما يخلق له من الحاجات ما شاء دون أن يكون بامكانه اشباعها ، ففي الحلين العلاقة بين الانتاج وخلق الحاجات متوسطة ، في احداهما متوسطة بالدولة المالكة للانتاج ولادواته ، وفي الثانية متوسطة على الرأسمال المالك للانتاج وأدواته بحيث أن أي سعر من المنتج لاشباع الحاجة التي دفع اليها وفي حقيقة الامر لصالح الرأسمالي أكثر منه لصالح المنتج : لصالح الرأسمالي لان السعي للاشباع يعني زيادة الانتاج والذي هوملك الرأسمالي، ثم ان الاشباع هو زيادة في الاستهلاك الذي يزيد في أرباح الرأسمالي .. وفي كل هذه الاحوال لا يمكن ان يكون هناك توازن بين عملية الخلق أي خلق الحاجات والانتاج ، اذن لا يمكن أن تكون هناك حرية صحيحة ..

اذن نكرر من جديد السؤال الذي طرحناه : وما هو الحل ؟..

اذا كان اطلاق العنان لاختلاق الحاجات حل لا يمكن الركون اليه لاسباب عدة ذكرناها سابقا من التبذير واغراف الحاجات واستغلال الحاجات والهوة التي تزداد اتساعا بين الحاجات والاشباع .. كما ان تحديد الحاجات يعني الركود والجمود وقتل أي رغبة في التطور والتقدم أي تجميد الكائن الانساني والقضاء على حريته ..

كيف نحافظ اذن على هذه الحركة ـ خلق الحاجات وإشباعها ـ حرة خلاقة ؟

كيف نحافظ على كينونة الانسان حرا دون أن يؤدي ذلك الى الفوضى التي ترتد على الحرية نفسها فتغربها ؟..

ان المبدأ بسيط وجذري في نفس الوقت يتلخص في مقولة « شركاء وليس أجراء «أ» ..أن أي تدخل يمنع الانسان من خلق حاجاته واشباعها

«أ» الفصل الثاني ص ٣ .

هو تدخل مضاد للحرية وللانسانية وللنشاط الخلاق المؤدي الى التقدم ، كما ان اطلاق العنان واستغلال ذلك من قبل الرأسمال يؤدي الى نفس النتيجة وان اختلفت السبل .. ان النشاط الخلاق لا يمكن أن يتم وعلى صورته الصحيحة الا في مجتمع فيه الانتاج يعود لمنتجه ، في مجتمع « شركاء وليس أجراء » وفق هذا المبدأ فقط يحدث التوازن بين النشاط الخلاق وبين الانتاج .. فالانسان في هذه الحالة يخلق الحاجات التي يمكن له السعي لاشباعها أو بمعنى آخر ينتج ما يشبع حاجاته التي خلقها، وبهذا فقد نحافظ على النشاط الانساني الخلاق والذي يؤدي الى التطور والتقدم ونقضي على الفوضى والاستعباد .. ان الانسان يحدد هنا حاجاته بنفسه دون أي تدخل خارجي .. أي ان الحرية تحدد نفسها .. وبهذا نجيب على السؤال الذي طرحناه في البداية : هل يمكن تحديد الحاجة ؟.. ان الحاجة يمكن تحديدها ، ولا يمكن أن يطلق في خلقها العنان كما في النظام الرأسمالي ولكن ليس من الخارج كما في النظم الشيوعية ، ولكن من الداخل أي ان الحرية تحدد نفسها .

ان تملك الانتاج من قبل المنتج يؤدي الى التوازن بين الحرية والضرورة، الضرورة تتمثل في الحاجة الواقعية ، والحرية تتمثل في التطلع نحو حاجات جديدة وبما أن الضرورة أو الحاجة الواقعية ليست في الاصل الا تطلعا فان الضرورة ليست الا الحرية وقد وضعت لتتجاوز نفسها وتحقق بالتالي التقدم والرخاء « ان غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد لانه حر » ..

«س» الفصل الثاني ص ١٩ .